السعودية الاستثمارية 2026

اقتصاد متين وثقة عالمية متنامية

قراءة أوما البصرية لأداء الاقتصاد والاستثمار السعودي في الربع الأول 2026

@omalytica

مدخل التقرير

يأتي الربع الأول من عام 2026 في بيئة اقتصادية عالمية أكثر تعقيدًا، تتداخل فيها توقعات النمو المعتدلة، وارتفاع مستويات عدم اليقين، واستمرار التوترات الجيوسياسية، وتقلبات الطاقة والتجارة. وفي هذا السياق، تكتسب قراءة أداء الاقتصاد السعودي أهمية خاصة؛ لأنها لا تقيس النمو وحده، بل تكشف قدرة الاقتصاد على الحفاظ على متانته، وجذب الاستثمار، وتوسيع قاعدة الأنشطة غير النفطية.

تقدم أوما هذه القراءة البصرية لتحويل بيانات الاقتصاد والاستثمار إلى محتوى تحليلي واضح، يربط بين الرقم ودلالته وأثره. فالهدف ليس تلخيص المؤشرات، بل بناء سردية دقيقة حول سؤال رئيس: كيف بدأ الاقتصاد السعودي عام 2026؟ وما الذي تكشفه البيانات عن الثقة الاستثمارية، والتنويع الاقتصادي، وجاذبية السوق؟

مؤشرات الاقتصاد السعودي الربع الأول من عام 2026

اللمحـــة التنفيذيـــة

تكشـف مؤشـرات الربـع الأول مـن عـام 2026 أن الاقتصـاد السـعودي واصـل أداءه الإيجابي رغـم تحديـات الاقتصـاد العالمـي

%2.8
نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

%2.8
نسبة نمو الأنشطة غير النفطية

%2.3
نسة نمو الأنشطة النفطية

%1.5
نسبة نمو الأنشطة الحكومية

اللمحة التنفيذية
على مستوى الاستثمار

6.7 تريليون ريال

الأداء الفعلي التراكمي للاستثمار منذ عام 2021 حتى نهاية عام 2025

%54

نسبة تحقيق المستهدف من عام 2030

%56.4

نسبة تجاوز المستهدف التراكمي المرحلي بنهاية عام 2025

133 مليار ريال

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2025

1.1 تريليون ريال

رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر

7,742 ترخيصًا

عدد التراخيص الاستثمارية الصادرة في الربع الأول من عام 2026

%68

نسبة نمو مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2025.

وتؤكد بيانات التراخيص الاستثمارية استمرار توسع شهية المستثمرين تجاه السوق السعودية

اللمحة التنفيذية

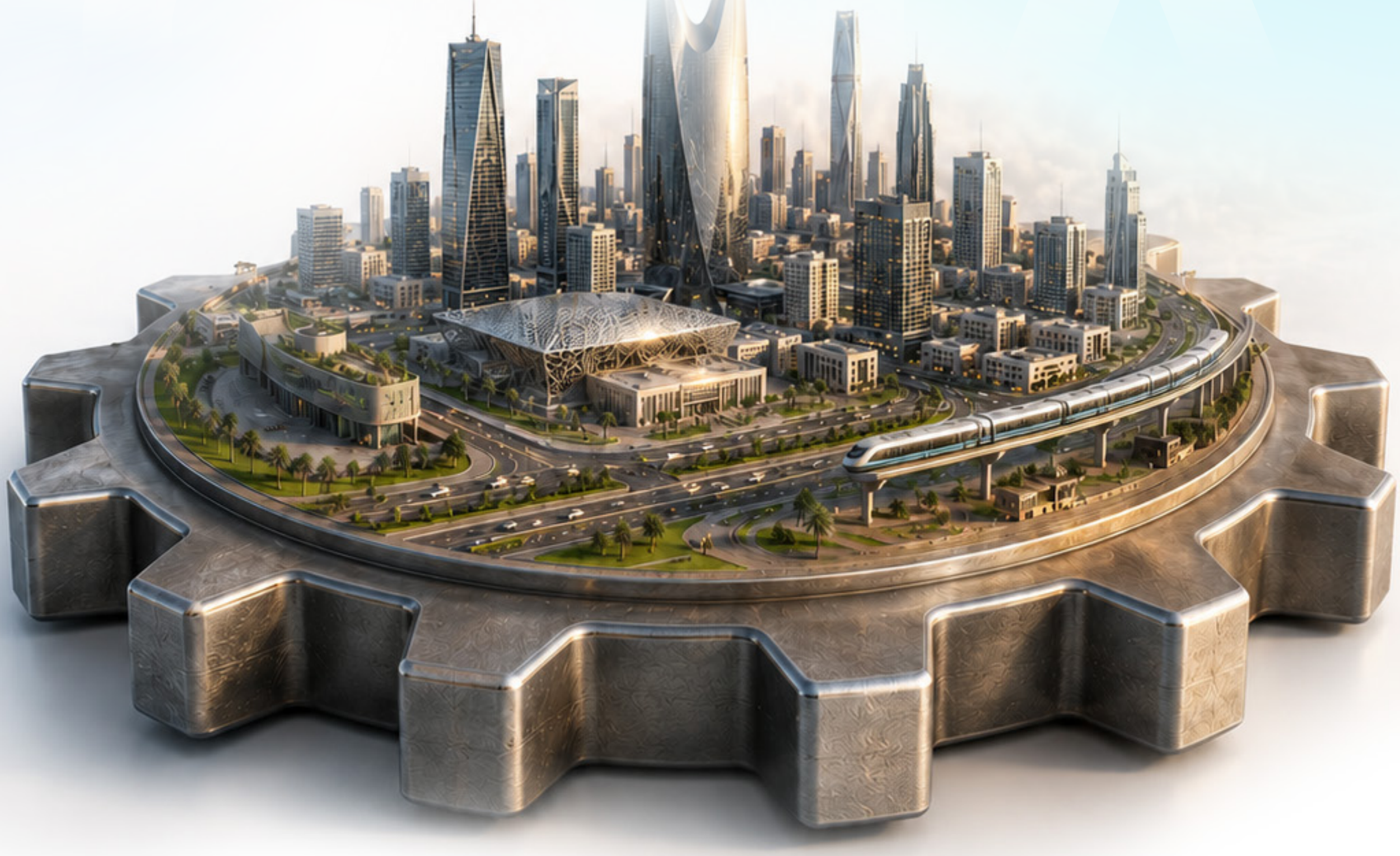

اقتصاد ينمو وسط

عالم أقل يقينًا

المؤشر: نمو الناتج المحلي الحقيقي بنسبة (2.8%) في الربع الأول 2026.

الدلالة: الاقتصاد السعودي يحافظ على مسار نمو إيجابي في بيئة عالمية متقلبة.

الأثر: تعزيز ثقة المستثمرين في قدرة المملكة على إدارة النمو والاستقرار.

الرسالة الاتصالية: المتانة الاقتصادية لا تظهر في غياب التحديات، بل في استمرار النمو رغمها.

لوحة المؤشرات الكبرى

تعـرض بيانـات الاقتصاد والاسـتثمار صورة متوازنـة تجمع بين النمـو، والثقة، والزخم الاستثماري، والتنويع الاقتصادي:

%2.8

نسبـة نمـو الناتـج المحـلي الحقيقي في الربع الأول 2026.

%2.8

نسبـة نمـو الأنشطـة غيـر النفطية في الربع الأول 2026.

%1.8

نسبـة التضخـم في الربع الأول 2026.

%7.2

نسبـة البطالـة بيـن السعودييـن في الربـع الرابع 2025.

6.7 تريليون ريال

الأداء الفعـلي التراكمـي للاستثمـار منـذ 2021 حتـى نهاية 2025

%56.4

نسبـة تجـاوز المستهـدف التراكمـي المرحلي للاسـتثمار بنهاية 2025.

133 مليار ريال

تدفقـات الاستثمـار الأجنبـي المباشر في 2025

1.1 تريليون ريال

رصيـد الاستثمـار الأجنبـي المباشر بنهاية 2025

7,742 ترخيصًا

عـدد التراخيـص الاستثمارية في الربع الأول 2026.

%55

نسبـة مسـاهمة الأنشـطة غير النفطية في الناتج المحلي الحقيقي بنهاية 2025.

3.4 تريليون ريال

أصول صندوق الاستثمارات العامة المُدارة في 2024

أرقام تصنع الثقة

المؤشر: (6.7) تريليون ريال استثمار تراكمي، و(1.1) تريليون ريال رصيد استثمار أجنبي مباشر، و(7,742) ترخيصًا استثماريًا.

الدلالة: الثقة الاستثمارية تظهر في تراكم رأس المال واتساع نشاط المستثمرين.

الأثر: ترسيخ صورة المملكة كسوق نشط قادر على تحويل الفرص إلى مشاريع.

الرسالة الاتصالية: الاستثمار في السعودية لم يعد وعدًا بالفرص؛ بل أصبح مسارًا موثقًا بالأرقام.

السيـــاق العالمـــي
اختبـــار المتانـــة

تشيـــر توقعـــات صندوق النقد الدولي إلـى نمـو الاقتصـاد العالمـــي بنسبـــة (3.1%) فـــي عـــام 2026

في ظـل استمـرار الضغوط المرتبطة بالتجـارة والطاقـة والتوتـــــــرات الجيوسياسية. كما بقـــي مؤشـــر عـدم اليقين العالمي عند مستويات مرتفعـة مسجلًا ارتفاعًا بنحو (70%) على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2026.

هذه الخلفية تمنح المؤشرات السعودية قيمة مضاعفة

فالنمو المحلي، وتوسع الاستثمار، واستقرار الأسعار، وارتفاع رصيد الاستثمار الأجنبي تُقرأ جميعها في سياق عالمي يتسم بالحذر. ومن هنا، يصبح الأداء السعودي مؤشرًا على القدرة على الصمود، لا مجرد قراءة فصلية للنمو.

77.9 دولارًا للبرميل
متوسط سعر خام برنت في الربـع الأول مـن عـام 2026

74.9 دولارًا للبرميل
مقارنـة للبرميـل في الفتـرة المماثلـة مـــن عـــام 2025

9.3 مليون برميل يوميًا
متوســـــط إنتـــــاج المملكـــة من النفـــط

الاقتصـــاد السعـــودي
نمو متوازن واستقرار سعري

حقق الاقتصاد السعودي نموًا حقيقيًا بنسبة (2.8%) في الربع الأول من عام 2026، مع نمـو مماثـل للأنشـطة غيـر النفطية بنسـبة (2.8%). وتوضـح هذه القراءة أن مسـار التنويع لم يعد عنصرًا داعمًا فقط، بل أصبح جزءًا مباشرًا من أداء الاقتصاد الكلي.

%1.8

نسبة التضخم في جانب الأسعار خـلال الربـع الأول من عـام 2026 وهو مستوى يعكس استقرارًا نسبيًا مقارنة بالضغوط التضخمية في عدد من الاقتصادات العالمية

%7.2

نسبة معدل البطالة للسعوديين خلال الربـع الرابـع من عـام 2025 بانخفاض قدره (0.2) نقطة مئوية مقارنة بالربع السابق

وتدعم مؤشرات الاستهلاك هذه الصورة

%5.5

نسبـــة ارتفاع مدفوعات سداد

%1.2

نسبـــة ارتفاع مبيعات نقاط البيع

%6.9

نسبـــة تراجع السحوبات النقديـة

في دلالة على استمرار التحول في أنماط الدفع

الاقتصـــاد السعـــودي
نمو متوازن واستقرار سعري

نمو متعدد المصادر

المؤشر: نمو الناتج الحقيقي (2.8%)، والأنشطة غير النفطية (2.8%)، والأنشطة النفطية (2.3%).

الدلالـة: النمـو الاقتصـادي يتـوزع بيـن أكثـر مـن مكـوّن، ولا يعتمـد على قطـاع واحـد.

الأثـر: تعزيـز مرونـة الاقتصـاد أمـام تغيـرات الأسـواق والقطاعـات.

الرسـالة الاتصالية: الاقتصاد السعودي يتحرك بمنطـق التوازن، لا بمنطـق المصـدر الواحـد.

الاستثمار الكلي
أداء يتقدم على المستهدف

يمثل الاستثمار أحد أقوى محاور الأداء الاقتصادي في التقرير

6.7 تريليون ريال

الأداء الفعلي التراكمي للاستثمار منذ عام 2021 حتى نهاية عام 2025 محققًا نحو (54%) من مستهدف 2030

12.4 تريليون ريال

ما يبلغ من مستهدف عام 2030 ومتجاوزه المستهدف التراكمي المرحلي بنهاية 2025 بنحو (56.4%)

ولا تقتصر أهمية هذا الرقم على حجمه، بل على دلالته التنفيذية

إذ يوضح أن الاستثمار في المملكة لا يسير فقط ضمن المسار المخطط، بل يتقدم على مستهدفاته المرحلية. وهذا يعكس أثر الإصلاحات التنظيمية، وتوسع الفرص القطاعية، وتحسن بيئة الأعمال.

وتُظهر بيانات تكوين رأس المال الثابت تحولًا مهمًا في بنية الاستثمار

▲ **%76**

نسبة مساهمة القطاع الخاص غير النفطي من إجمالي تكوين رأس المال الثابت في عام 2025

▲ **%59**

نسبة مقارنة القطاع الخاص غير النفطي في عام 2017 ، في مقابل تراجع مساهمة القطاع الحكومي من (26%) إلى (11%).

الاستثمار الكلي
أداء يتقدم على المستهدف

الاستثمار يتقدم
على المسار

المؤشر: الأداء الفعلي التراكمي للاستثمار بلغ نحو (6.7) تريليون ريال منذ 2021 حتى نهاية 2025.

الدلالة: المملكة قطعت أكثر من نصف الطريق نحو مستهدف 2030 قبل نهاية الفترة.

الأثر: تعزيز الثقة في قدرة البيئة الاستثمارية على تحويل الخطط إلى نتائج.

الرسالة الاتصالية: الاستثمار في المملكة لا يحقق المستهدف فقط؛ بل يتقدم عليه.

الاستثمار الكلي
أداء يتقدم على المستهدف

القطاع الخاص يقود التكوين الرأسمالي

المؤشر: القطاع الخاص غير النفطي شكّل (76%) من إجمالي تكوين رأس المال الثابت في 2025.

الدلالة: زخم الاستثمار ينتقل تدريجيًا إلى القطاع الخاص غير النفطي.

الأثر: توسيع قاعدة النمو ورفع كفاءة الاستثمار وتعزيز الاستدامة الاقتصادية.

الرسالة الاتصالية: الاقتصاد الأكثر نضجًا هو اقتصاد يزداد فيه دور القطاع الخاص في صناعة النمو.

الاستثمار الأجنبي المباشـــــــــر
ثقـــة تتراكـــم

تكشف مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشـر عن مسـار تراكمـي واضح للثقة في السوق السعودية

▲ 133 مليار ريال

تدفقـات الاسـتثمار الأجنبـي المباشــر في عـام 2025 بنمو قدره (12%) مقارنة بعام 2024

▲ 1.1 تريليون ريال

رصيـد الاستثمار الأجنبــي المباشـر بنهاية عام 2025 مرتفعًا بنحو (13%) على أساس سنوي.

وتزداد أهمية هذه المؤشرات عند النظر إلى المسار طويل المدى

إذ تضاعـف رصيـد الاسـتثمار الأجنبي المباشـر مقارنـة بعام ٢٠١٧، كمـا تضاعفت التدفقات بنحو خمسـة أضعاف مقارنة بالفترة نفسـها. وهـذا يعني أن الجاذبية الاستثمارية السعودية لم تعد تقاس بحجم الدخول فقط، بل بقدرة السوق على الاحتفاظ برأس المال وتوسيعه.

الاستثمار الأجنبي المباشر
ثقـــــة تتراكـــــم

ثقـــة طويلـــة الأجـــل

المؤشـر: رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر بلغ نحو (1.1) تريليون ريال بنهاية 2025.

الدلالـة: رأس المال الأجنبي لا يدخل السوق السعودية فقط، بل يستقر فيها ويتراكم.

الأثـر: تعزيز صورة المملكة كوجهة استثمارية طويلة المدى.

الرسـالة الاتصالية: الثقة الاستثمارية الحقيقية تُقاس بقرار رأس المال في البقاء والتوسع.

التراخيص الاستثمارية
شهية السوق تتسع

↑ 7,742 ترخيصًا

عدد التراخيص الاستثمارية الصادرة في الربع الأول من عام 2026 بنمو (68%) مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2025. ويعكس هذا النمو تحسن تجربة المستثمر، واتساع الفرص القطاعية، وارتفاع اهتمام المستثمرين المحليين والدوليين بالسوق السعودية.

↑ %65

النسبة الأكبر من التراخيص في ثلاثة أنشطة رئيسية: التشييد، وتجارة الجملة والتجزئة، والصناعات التحويلية من إجمالي التراخيص

↑ %74

نسبة نمو المعلومات والاتصالات

↑ %199

نسبة نمو النقل والتخزين

↑ %242

نسبة نمو تجارة الجملة والتجزئة

التراخيص الاستثمارية
شهية السوق تتسع

شهية استثمارية واسعة

المؤشر: (7,742) ترخيصًا استثماريًا في الربع الأول 2026.

الدلالة: دخول المستثمرين إلى السوق السعودية يتسارع بوضوح.

الأثر: تنشيط قطاعات متعددة ورفع التنافسية داخل بيئة الأعمال.

الرسالة الاتصالية: كثافة التراخيص تعني أن السوق يفتح مسارات استثمارية واسعة، لا فرصًا محدودة.

التنويـــــع الاقتصـــــادي
القطاع غير النفطي في قلب التحول

تؤكد بيانات عام 2025 أن الأنشطة غير النفطية أصبحت مكوّنًا رئيسيًا في الاقتصاد السعودي

إذ بلغت مساهمتها نحو (55%) من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ويعكس هذا المؤشر انتقال التنويع الاقتصادي من مستوى الخطط والسياسات إلى مستوى النتائج القابلة للقياس.

%170

نسبة نمو الإيرادات الحكومية غير النفطية مقارنة بعام 2016 لتصل إلى نحو (505) مليارات ريال في عام 2025

%45

نسبة الإيرادات الحكومية غير النفطية من إجمالي الإيرادات الحكومية.

وتوضح هذه المؤشرات أن التنويع لم يعد مرتبطًا بالإنتاج فقط، بل أصبح حاضرًا في مصادر تمويل الدولة أيضًا.

التنويـــــع الاقتصـــــادي
القطاع غير النفطي في قلب التحول

اقتصـاد ما بعـد النفـط

المؤشـــر: الأنشطة غير النفطية شكلت نحو (55%) مـن الناتج المحلي الحقيقـي بنهاية 2025.

الدلالـــة: القطاع غيـر النفطـــي أصبـــتتح مكوّنًـــا رئيسيًـــا فـي بنيـــة الاقتصـــاد.

الأثر: تقليـــل الحساسيـــتة لتقلبـات النفـــط وتعزيـــز استدامـــة النمـــو.

الرسـالة الاتصاليـة: اقتصاد مـا بعد النفـط لم يعد تصـورًا مسـتقبليًا؛ بل أصبـح رقمًا ظاهرًا فـي الناتج.

مؤشـــرات داعمـــة للثقـــة
الصـــادرات والســـوق الماليـــة

تُظهـــر بيانـــات التجارة الخارجيـــة استمـرار قوة الصادرات غيـر النفطية

102.6 مليار ريال

قوة الصـادرات غيـر النفطيـة في الربـع الرابع من عام 2025 بنمو قـدره (24.8%) مقارنة بالفتـرة المماثلـة من عـام 2024

56.5 مليار ريال

فائـــض الميـــزان التجـــاري فـي الربـــع الرابع من عام 2025 بارتفاع نسبته (36.2%) عـلى أســاس سنوي.

وتعكس هذه الأرقام توسـعًا في قدرة الاقتصاد السـعودي علـى توليد صادرات خارج الإطار النفطي، بما يدعم قراءة التنويع الاقتصادي من زاوية التجارة الخارجية.

11,250 نقطة

أغلقت عندها السوق الرئيسيـة في السوق المالية بنهاية الربع الأول 2026

9.9 تريليون ريال

القيمـــة السوقيـــة للأسهـم المدرجة في السوق الرئيسية

11,250 نقطة

نسبة ارتفاع ملكية المستثمرين الأجانب رغم تراجع المؤشـر على أساس سنوي

وهو ما يوضح أن الثقة الاستثمارية لا تُقرأ من حركة المؤشر اللحظية فقط، بل من اتجاهات التملك طويلة الأجل.

مؤشرات داعمة للثقة
الصادرات والسوق المالية

الصادرات غير النفطية

المؤشر: الصادرات غير النفطية بلغت (102.6) مليار ريال في الربع الرابع 2025، بنمو (24.8%).

الدلالة: مسار التنويع يظهر في التجارة الخارجية، لا في الناتج المحلي فقط.

الأثر: تعزيز قدرة المنتجات والخدمات غير النفطية على الوصول إلى الأسواق.

الرسالة الاتصالية: الصادرات غير النفطية دليل عملي على اتساع قاعدة الإنتاج الوطني.

صندوق الاستثمارات العامة والقطاعـــات الواعـــدة

يواصل صندوق الاستثمارات العامة أداء دور محوري في دعم التنويع وتحفيز القطاعات الواعدة

أكثر من 220 شركة

عـدد شركـات صنـدوق الاستثمـارات العامـة

3.4 تريليون ريال

أصول صندوق الاستثمارات المُدارة في عام 2024، بنمو قدره (20%) مقارنة بعام 2023

103 شركة جديدة

عدد الشركـات الجديـدة المُطلقة

وتشير البيانات إلى أن مساهمة الصندوق في الناتج المحلي غير النفطي

خلال الفتـرة 2021-2024 بلغـت نحـو (910) مليـارات ريال، ما يوضح دوره في توسـيع القاعدة الاقتصادية وتحفيز قطاعات جديدة.

37.2 مليون سائح

عدد السائحين في الربـع الأول من عام بإجمالي إنفاق سياحي بلـغ (82.7) مليـار ريـال2026

2.9 تريليون ريال

إجمـالي الإيرادات التشغيليـة لقطاع الصناعة في عام 2024

13,267 منشأة

عـدد المنشـآت الصناعيـة

2,963 ترخيصًا

عـدد التراخيـص الساريـة

صندوق الاستثمارات العامة والقطاعـــــات الواعـــدة

صندوق يصنع قطاعات المستقبل

المؤشـــــر: أصول صندوق الاستثمارات العامة المُدارة بلغت نحـو (3.4) تريليون ريال في 2024.

الدلالـــــة: الصنـدوق يمتلـك قـدرة اسـتثمارية واسعـــة لتوجيه النمـــو نحـو قطاعات جديدة.

الأثـــر: تحفيـــز التنويـــع وفتـــح فـــرص اقتصاديـــة طويلـــة الأجـــل.

الرسالة الاتصاليـة: صندوق الاستثمارات العامة لا يستثمر في المستقبل فقط؛ بل يشارك في تشكيله.

المؤشرات الدولية والتصنيفات الائتمانية

تعزز المؤشرات الدولية صورة المملكة كاقتصاد مستقر وجاذب للاستثمار

جاءت المملكة ضمن مراكز متقدمة في مؤشرات مرتبطة بالثقة، وريادة الأعمال، والحكومة الرقمية، والصحة المالية، والتنافسية

كما حافظت التصنيفات الائتمانية على نظرة مستقرة، مع تصنيف (A+) من فيتش وستاندرد آند بورز، وتصنيف (Aa3) من موديز.

وتكتسب هذه المؤشرات أهمية خاصة لأنها تقدم قراءة خارجية لأداء المملكة

وتدعم ثقة المستثمرين والمؤسسات الدولية في استقرار البيئة الاقتصادية والاستثمارية.

مؤشر أوما لمتانة الاقتصاد وجاذبية الاستثمار 2026

منهجية المؤشر

لا يمثل **مؤشر أوما لمتانة الاقتصاد وجاذبية الاستثمار 2026** تصنيفًا رسميًا، بل قراءة تحليلية مبنية على قوة المؤشرات الرسمية، واتجاهها الزمني، ودلالتها الاقتصادية والاستثمارية، وقابليتها للتحول إلى رسائل اتصالية مؤثرة.

ويعتمد المؤشر على تصنيف وصفي بدل الدرجات الرقمية، لضمان قراءة مهنية واضحة لا تختزل الأداء في رقم واحد.

مؤشر أوما لمتانة الاقتصاد وجاذبية الاستثمار 2026

البعد	التقييم الوصفي	قراءة
متانة النمو الاقتصادي	نضج متقدم	النمو الحقيقي، وانخفاض التضخم، وتحسن سوق العمل تعكس اقتصادًا قادرًا على الاستمرار رغم الضغوط الخارجية.
زخم الاستثمار	ريادة واضحة	الأداء التراكمي للاستثمار يتجاوز المستهدفات المرحلية، ما يعكس قوة التنفيذ وجاذبية الفرص.
ثقة الاستثمار الأجنبي	زخم مرتفع	ارتفاع التدفقات والرصيد يؤكد أن الثقة الأجنبية تتراكم داخل السوق السعودي.
عمق التنويع الاقتصادي	نضج متقدم	مساهمة القطاع غير النفطي والإيرادات غير النفطية تعكس تحولًا واضحًا في بنية الاقتصاد.
جاهزية القطاعات الواعدة	زخم مرتفع	PIF والسياحة والصناعة والتعدين تقود فرص النمو والاستثمار في المرحلة المقبلة.

خلاصة المؤشر

تكشف قراءة أوما أن قوة الاقتصاد السعودي في الربع الأول من عام ٢٠٢٦ لا تقوم على مؤشر واحد، بل على تزامن عدة مؤشرات: نمو مستقر، واستثمار يتجاوز المستهدف، وثقة أجنبية متراكمة، وقطاع غير نفطي يرسخ حضوره، وقطاعات واعدة تتقدم كمصادر جديدة للنمو.

ماذا يعني ذلك لأوما؟

تقدم أوما هذا التقرير كنموذج لتحويل البيانات الاقتصادية الرسمية إلى قراءة بصرية مختصرة، تساعد المؤسسات على فهم اتجاهات السوق، وبناء رسائل اتصال أكثر دقة، وربط المؤشرات بالأثر الاقتصادي والاستثماري.

وتقوم قيمة هذه القراءة على أربعة عناصر:

اختيار الرقم الأقوى، تفسير دلالته، تحديد أثره، وصياغة رسالته الاتصالية.
وبهذه المنهجية، يتحول التقرير من مادة رقمية كثيفة إلى محتوى معرفي قابل للنشر والفهم واتخاذ القرار.

الخلاصـــة التنفيذيـــة

تكشـف مؤشـرات الربع الأول من عـام 2026 أن الاقتصاد السـعودي يواصل إظهـار قدرته على النمو فـي بيئة عالمية أقل يقينًا، مع حفاظه على مؤشـرات اسـتقرار مهمـة، وفـي مقدمتهـا نمـو الناتـج المحلـي الحقيقـي، وانخفـاض التضخم، وتحسن سوق العمل.

6.7 تريليون ريال

الأداء التراكمي في جانب الاستثمار، تبرز المملكة بمسار واضح يتجـاوز المستهدفات المرحلية

1.1 تريليون ريال

رصيد استثمار أجنبي مباشر

7,742 ترخيصًا

عدد التراخيص الاستثمارية في ربع واحد.

أما على مستوى التحول الهيكلي

فتؤكد مساهمة الأنشطة غير النفطية بنسبة (55%) من الناتج المحلي الحقيقي أن التنويع الاقتصادي أصبح حاضرًا في البيانات لا في الخطط فقط. ومع دور صندوق الاسـتثمارات العامـة والقطاعـات الواعـدة، تتضـح ملامـح اقتصـاد يتوسـع عبـر الاستثمار، والإنتاج، والسياحة، والصناعة، والتعدين.

الرسائل النهائية الثلاث

1

الاقتصاد السعودي ينمو بثبات رغم التقلبات.

نمـو الناتـج المحلـي الحقيقـي بنسـبة (2.8%) في الربـع الأول 2026 يعكـس قـدرة الاقتصـاد علـى الاستمرار في بيئة عالمية أكثر تعقيدًا.

2

الاستثمار يتجاوز المستهدفات ويؤكد الثقة.

الأداء الفعلي التراكمي للاستثمار البالغ نحو (6.7) تريليـون ريال، وتجـاوز المسـتهدف المرحلي بنحو (56.4%)، يعكسان زخمًا استثماريًا واضحًا.

3

التنويع الاقتصادي أصبح رقمًا في بنية الاقتصاد.

مسـاهمة الأنشـطة غيـر النفطية بنسـبة (55%) مـن الناتـج المحلـي الحقيقـي تؤكـد أن التحـول الاقتصادي أصبح قابلًا للقياس.

خاتمة أوما

تقرأ أوما هذا التقرير بوصفه وثيقة بيانات استراتيجية تكشف جانبًا مهمًا من مسار الاقتصاد السعودي في بداية عام 2026. فالأرقام لا تعرض نموًا اقتصاديًا فقط، بل تقدم صورة أوسع عن اقتصاد يتكيف مع المتغيرات، ويجذب الاستثمار، ويوسع قاعدة القطاع غير النفطي، ويفتح مسارات جديدة أمام القطاعات الواعدة.

ومن هذا المنطلق، تقدم أوما هذه القراءة كنموذج لتحويل البيانات الرسمية إلى محتوى بصري وتحليلي مؤثر؛ محتوى يختصر التعقيد دون أن يخل بالدقة، ويضع الرقم في سياقه، ويحوّل المؤشرات إلى رسائل قابلة للفهم والنشر واتخاذ القرار.

فالاقتصاد السعودي في الربع الأول من عام 2026 لا يروي قصة نمو فقط، بل يروي قصة ثقة تتسع، واستثمار يتقدم، وتنويع يترسخ، وسوق تزداد جاذبيتها في عالم يبحث عن الاستقرار والفرص.

شكرًا

@omalytica